a K

قلنا فى مُقَدِّمَة a إن اختلاف المرجعية هو أُسّ البلاء . وبخطأ الإنسان لمرجعيته يتحول وجوده فى الدنيا إلى كارثة حقيقية ، وتكون مسألة دماره مجرد مسألة وقت . ويستوى فى ذلك جميع المسميات التى تتعدد فى كل عصر ، ويُطلق على كل مرجعية منها وصف الدين ، والملة ، وأنها من عند الله ، والله أمر بها . . الخ . وقلنا إنه من بين زخم الباطل وتعدد مرجعياته يوجد مرجعية واحدة صحيحة فقط . ولعله قد ظهر من خلال صفحات هذا الكتاب ماهية هذه المرجعية الصحيحة ، ألا وهى كتاب الله تعالى ، الذى يُفَسِّر نفسه بنفسه .

وقلنا أيضًا إن أهل السنة والشيعة (أو أهل الروايات) دائمًا ما يحرصون على تكفير منكرى رواياتهم على أساس أنهم هم أهل الحقّ ، وأهل الدين والملّة ، وأن مخالفهم جاهل بكتاب الله ، ضال مبتدع . . الخ .

ولعله بعد هذا الكتاب الذى هدم لهم موضوع النسخ الذى بنوا عليه معظم فقههم ، وموضوع الرجم المفتري (٧٢٨) يجدون فى أنفسهم شيئا من الخجل ، ومن الشجاعة التى تدفعهم إلى إعادة النظر قبل مغادرة الدنيا فى تراثهم الهشّ ، الذى مكن رجلاً كزكريا بطرس من مهاجمتهم ليلاً ونهارًا ، وهم بالصمت متدثرون ، وبالمشاهدة مكتفون .

والحق يُقال ، فإنه **من العدل أن تظهر بلايا كل مذهب منحرف** ، وليس من المعقول **فى ظل عصر الانفتاح** الذى نعيشه أن يظل الفساد المدسوس فى هذه المذاهب متكتمًا عليه ، ويظل كل مذهب منهم يزعم للناس أنه هو الممثل الحقيقى لدين الله فى الأرض بينما هو فيه ما فيه .

إن الإسلام الحقيقى لم يتأثر بحملة زكريا بطرس وأشباهه ، وإنما تأثر به المذهب

728 ـ وهذا الرجم يحلم أهل الروايات بتطبيقه ابتداءً من طويلب المذهب الذى ما لبث يتحسس أولى خطواته، وانتهاءً بأكبر عمة علي رأس المذهب . وقد قام فعلاً بتطبيقه الطالبان ، ومازالت بعض الدول التى تعتقد أنها راعية الملّة ومقيمة الشريعة تقوم بتطبيقه إلى اليوم .

المعوج . وضعف أمامه المنهج المضعضع **(٧٢٩)** . أما الحق فهو قوى بالقوى الذى أحقه ، ولذا فهو مكتسح لهراء الجميع .

وقد تناولنا فى **الفصل الأول** (المقدمة الأصولية التى اعتبرناها لازمة) كل من الحديث ، والتواتر ، والإجماع ، وبينَّا أن المرجعية الصحيحة للمسلم هى كتاب الله تعالى ، وقلنا إن ما وافق الكتاب من روايات لا تزيد عليه ، ولا تشرع ، وتتناول فضائل الأعمال فلا بأس بها دون القطع بإلزام النبى بها . وكذلك فقد تناولنا أكثر من مائة حديث من كتابى البخارى ومسلم فيهم الانتقاص لله تعالى ، ولرسله بما فى ذلك النبى نفسه ، وآل بيته ، والصالحين ، وفيهم ما لا يُعقل ولا يُقبل .

ثم وفى **الفصل الثانى** تعرفنا على العقيدة الصحيحة فى القرآن ، والتى ينبغى أن يكون عليها المسلم الحق ، وقارنا ذلك بما هو رائج وشائع عند الخلف ، فوجدنا البون شاسعًا ، والفرق واسعًا ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم انتقلنا بعد ذلك فى **الفصل الثالث** إلى موضوع النسخ :

فعرفنا معناه لغة ، وأنه بمعنى الإثبات ، وأن المعنى تأثر بما راج عند الخلف فتعدد ، وصار أيضًا بمعنى الحذف والإلغاء ، والتبديل . . الخ . ثم تناولنا النسخ عند أهل السنة كما اصطلحوا عليه ، وعرفنا تقسيماتهم المخترعة له ، واستعرضنا اختلافاتهم فى كل الجزئيات المبتدعة ، وكيف أنهم تفرقوا أكثر من تفرقهم قبل هذا الموضوع . ثم

729 ـ يقول ابن منظور فى اللسان (٢٢٤/٨) :

الضعضعة : الخضوع والتذلل . وقد ضعضعه الأمر فتضعضع ، قال أبو ذؤيب : وتجلدي للشامتين أريهم أني لريب الدهر لا أتضعضع " ، ثم : " والضعضاع : الضعيف من كل شئ . يقال : رجل ضعضاع أي لا رأي له ولا حزم ، وكذلك الضعضع وهو مقصور منه . وتضعضع الرجل : ضعف وخف جسمه من مرض أو حزن . وتضعضع ماله : قل . وتضعضع أي افتقر ، وكأن أصل هذا من ضع . وضعضعه أي هدمه حتى الأرض . وتضعضعت أركانه أي اتضعت . والعرب تسمي الفقير متضعضعا " .

تناولنا النسخ من منظور الشيعة ، وعرفنا كيف استخدموه فى رد الكيل للمتسننة عندما شنعوا عليهم فى قولهم بتحريف القرآن .

ثم تناولنا تاريخ التأليف فى إثبات النسخ بين القدامى والمعاصرين على مرّ الزمان ، ثم تناولنا تاريخ المؤلفين فى إنكاره . ثم عرجنا على تاريخ النسخ ، وبينَّا كيف ابتدأ مع اليهود ، ثم مع أهل الصليب ، ثم انتهى عند المتسننة بتوسع ، وعند المتشيعة باختصار .

وفى الفصل الرابع تناولنا النسخ من زاوية الحق ، ومن منظور القرآن، وتناولنا المواضع الأربعة التى جاء بها ذكره فى القرآن فعرفنا أن معناه الحقيقى هو الإثبات لا الحذف والمحو ، وتناولنا أيضًا الآيات التى جاء فيها ذكر التبديل ، والتى جاء فيها ذكر المحو والإثبات فرأينا كيف يظهر لنا البحث متانة كلام الله تعالى ، وكيف أن آيات الكتاب يعضد بعضها بعضًا .

وفى الفصل الخامس تناولنا بالتفصيل أول نوع من أنواع النسخ ، وهو المنسوخ حكما دون تلاوته ، فرأينا كيف اضطرب الخلف فى كمّ وكيف الناسخ والمنسوخ . فبينما وصل عدد الآيات المنسوخة عند بعضهم إلى أكثر من خمسمائة آية وجدنا أن البعض الآخر نزل بها إلى خمس فقط، فأى علم هذا الذى يحتكمون إليه ليوصلهم لهذا الاضطراب وهذه الفوضى ؟!

ثم صورنا جدول يبين اضطرابهم فى حوالى ٤٤ آية ، ثم بدأنا فى تفنيد افترائهم فرأينا عجبًا . ثم تناولنا المسائل الخمس المنسوخة والتى انتهى إليها الدكتور مصطفى زيد فى نهاية مجلديه اللذين قال إنه قد أمضى فى إتمامهما عشر سنوات فوجدنا أنها لا منسوخة ولا يحزنون ، ويا ليته انتظر سنة أخرى أو سنتين ليصل إلى الحق الذى حاد عنه فى نهاية المطاف .

وفى الفصل السادس تناولنا النوع الثانى من أنواع النسخ المخترع ، وهو نسخ التلاوة والحكم ، وهو ما اعتبره الشيعة نوعًا من أنواع القول بالتحريف ، ورأينا كيف أورد البخارى ومسلم العديد من الآيات المفتراة على أنها كانت من آيات الكتاب ، ولكنها أُلغيت وحُذِفَت منه . بل وأورد أهل الحديث سورًا كاملة على أنها كانت من سور القرآن ، وروى البخارى أن عمر كان يريد إثبات آية الرجم ولكنه خشي من الناس أن يقولوا إنه زاد بالكتاب ما ليس منه . وكذلك قولهم بأن سورة الأحزاب كانت كسورة البقرة . وإيرادهم لجمل ركيكة حقيرة المستوى على أنها من قرآن رب العالمين ، وقولهم إن الماعز أكل القرآن فلم يعد له ذكر ، والله الموعد إذا الوحوش حُشرت .

وفى الفصل السابع تناولنا النوع الثالث من أنواع النسخ المخترع ، وهو نسخ التلاوة دون الحكم ، وهو ما اعتبره الشيعة أيضًا نوعًا من أنواع القول بالتحريف .

وقد انحصر هذا النوع عند أهل السنة فى آيتين فقط ، وهما آية الرضاع خمس ، وآية الرجم .

وقد تناولنا آية الرجم بالتفصيل وقمنا بهدمها من خلال إحدى وعشرين معولاً . فرأينا الحجم الضخم لجهل القوم بالقرآن ، وباللغة ، وبالطب ، وبكل ما له علاقة بالعلم عمومًا . ورأينا كيف تطابق تراثهم فى هذه الجزئية مع تراث متأخرى اليهود ، ومتأخرى أهل الصليب . وعلمنا يقينًا أن الرجم لا علاقة له بالقرآن أو بالإسلام ، وأنه عقوبة بشعة اختص بتنفيذها والتهديد بها الكفار من كل الأمم . ثم استعرضنا اختلاف روايات الرجم الواردة عندهم فى حادثة واحدة فوجدنا عجبًا. ثم استعرضنا اختلافاتهم فى فقه الرجم عمومًا فوجدنا عجبًا وعجبًا .

وبهذا انتهينا من موضوع الكتاب لنصل إلى الخاتمة .